التعاون المهني والتربوي بين المملكة العربية السعودية واليابان (١٩٨٥_٢٠٠٥)

الباحث: محمد أسعد فالح هاشم
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية
القسم: التاريخ

المشرف: أ.د علي حسين
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية
القسم: التاريخ

البريد الإلكتروني Email : moh23h6006@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التبادل الطلابي، التدريب المهني، المعهد السعودي الياباني، الابتعاث.

كيفية اقتباس البحث

هاشم، محمد أسعد فالح ، علي حسين ، التعاون المهني والتربوي بين المملكة العربية السعودية واليابان (١٩٨٥_٢٠٠٥)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في Registered
ROAD

مفهرسة في Indexed
IASJ

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

Professional and Educational Cooperation between the Kingdom of Saudi Arabia and Japan (1985–2005)

Researcher: Muhammad Asaad Faleh Hashim
University of Anbar - College of Education for humanities
Department: History

Supervisor: Prof. Dr. Ali Hussein
University of Anbar - College of Education for humanities
Department: History

Keywords : Student exchange, professional training, Saudi-Japanese Institute, scholarship.

How To Cite This Article
Hashim, Muhammad Asaad Faleh, Ali Hussein, Professional and Educational Cooperation between the Kingdom of Saudi Arabia and Japan (1985–2005),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Saudi Arabia and Japan relationships had witnessed extraordinary development in the fields of professional and educational cooperation between 1985 and 2005. Technical training programs prepared by Japanese companies and institutions contributed to the qualification of Saudi cadres in strategic sectors such as industry, energy, and auto maintenance. This cooperation was notable by the establishment of specialized educational institutions, most remarkably the Saudi-Japanese Automotive High Institute in 2002, which revealed a successful model of technical partnership between the public and private sectors in both countries. The educational aspect was also evident in student exchange and academic scholarship programs, although these were relatively

limited until 2005, when Japan was included in the Custodian of the Two Holy Mosques Foreign Scholarship Program. This experience focused on the transfer of advanced Japanese expertise, particularly in technical education, which contributed to the development of Saudi human capital and the enhancement of the efficiency of national cadres in line with the requirements of development and the labor market.

Japan, through JICA agency, also provided technical backing to vocational or professional training centers, contributed to curriculum design, and trained trainers, contributing to the development of a technical education system based on Japanese standards. Bilateral relations also had witnessed cultural cooperation in the field of archaeological research, with Japanese missions conducting field studies at a number of Saudi heritage sites and making important contributions to documenting Islamic inscriptions. Within the framework of cultural exchange, the Kingdom's participation in the 2005 Aichi World Expo reflected an advanced level of cultural presence and expressed the two countries' desire to improve cultural and technical dialogue. Together, these efforts demonstrated the transition of Saudi-Japanese relations from a phase of commercial cooperation to a phase of comprehensive development cooperation, encompassing education, culture, and capacity building, within the context of a long-term strategic partnership.

الملخص:

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليابان خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٥ تطورًا ملحوظًا في مجالي التعاون المهني والتربوي، إذ أسهمت برامج التدريب الفني، التي نظّمتها شركات ومؤسسات يابانية، في تأهيل كوادر سعودية في قطاعات استراتيجية كالصناعة والطاقة وصيانة السيارات. وتميّز هذا التعاون بتأسيس مؤسسات تعليمية متخصصة، من أبرزها المعهد العالي السعودي–الياباني للسيارات عام ٢٠٠٢، الذي عكس نموذجًا ناجحًا للشراكة التقنية بين القطاعين العام والخاص في البلدين. كما تجلّى الجانب التربوي في برامج التبادل الطلابي والابتعاث الأكاديمي، وإن كان محدودًا نسبيًا حتى عام ٢٠٠٥، حين أدرجت اليابان ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. وارتكزت التجربة على نقل الخبرات اليابانية المتقدمة، خصوصًا في التعليم الفني، بما ساهم في تطوير رأس المال البشري السعودي، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية بما يتماشى مع متطلبات التنمية وسوق العمل.

كما شاركت اليابان، من خلال وكالة جايكا، في تقديم الدعم الفني لمراكز التدريب المهني، والمساهمة في تصميم المناهج وتدريب المدربين، ما أسهم في بناء منظومة تعليمية تقنية مستندة إلى المعايير اليابانية. وشهدت العلاقات الثنائية أيضًا تعاونًا ثقافيًا في مجال البحوث

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

الأثرية، حيث نفّذت بعثات يابانية دراسات ميدانية في عدد من المواقع التراثية السعودية، وقدّمت إسهامات مهمة في توثيق النقوش الإسلامية. وفي إطار التبادل الحضاري، عكست مشاركة المملكة في معرض إكسبو آيتشي ٢٠٠٥ مستوى متقدمًا من الحضور الثقافي، وعبّرت عن رغبة البلدين في تعزيز الحوار الحضاري والتقني. وقد دلّت هذه الجهود مجتمعة على انتقال العلاقات السعودية–اليابانية من مرحلة التعاون التجاري إلى مرحلة التعاون التنموي الشامل، الذي شمل التعليم، والثقافة، وبناء القدرات، في سياق شراكة استراتيجية طويلة الأمد.

المقدمة:

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليابان خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورًا نوعيًا، تجاوز الأطر الاقتصادية والسياسية التقليدية، ليمتد إلى مجالات معرفية وتنموية أكثر عمقًا، أبرزها التعاون المهني والتربوي. فمنذ عام ١٩٨٥، بدأت المملكة في الاستفادة من الخبرات اليابانية المتقدمة، خصوصًا في ميدان التعليم الفني والتدريب المهني، من خلال برامج ومبادرات نفذتها مؤسسات يابانية حكومية وخاصة، شملت تدريب الكوادر الوطنية، وإنشاء المعاهد التقنية، وتطوير المناهج، وهو ما ساهم في بناء رأس مال بشري سعودي مؤهل، وتوطين الوظائف في قطاعات حيوية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على أحد الجوانب الحيوية في العلاقات السعودية–اليابانية، والذي لم يحظَ بعناية كافية في الدراسات السابقة، وهو البعد المؤسسي والثقافي للتعاون المهني والتربوي. وتكمن إشكالية البحث في التساؤل الرئيس: *ما طبيعة وأثر التعاون المهني والتربوي بين المملكة العربية السعودية واليابان خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥؟* ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية تتعلق بمضامين هذا التعاون، وأهدافه، والنتائج التي تمخض عنها.

ويهدف البحث إلى تتبع المسار التاريخي للتعاون بين البلدين في هذين المجالين، وتحليل العوامل التي ساهمت في نشأته وتطوره، وتقييم انعكاساته على التنمية البشرية داخل المملكة، وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بين الرياض وطوكيو. وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى مصادر متنوعة شملت وثائق رسمية، ودراسات أكاديمية، وتقارير صحفية معاصرة.

تُغطّي الدراسة الفترة من عام ١٩٨٥، التي مثّلت نقطة انطلاق فعلية لهذا التعاون، وحتى عام ٢٠٠٥، حين تم إدراج اليابان ضمن الدول المستهدفة في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

وتتناول الدراسة الجانبين السعودي والياباني ضمن سياق مؤسسي وثقافي مشترك، مع التركيز على المبادرات التطبيقية داخل المملكة. وقد توزعت مادة البحث على مبحثين رئيسيين: تناول الأول التعاون المهني في مجالات التدريب والتقنية، فيما ركّز الثاني على التبادل التربوي والابتعاث الأكاديمي، مع خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

شكّل التعاون المهني والتربوي بين المملكة العربية السعودية واليابان أحد أبرز مظاهر العلاقات الثنائية الحديثة التي تجاوزت الطابع الاقتصادي التقليدي، لتأخذ بُعدًا تنمويًا ومعرفيًا أكثر عمقًا وتأثيرًا. فمنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، شهدت تلك العلاقات تحولات نوعية ارتكزت على تبادل الخبرات الفنية، ونقل التقنية، وتعزيز التعليم الفني، وتوسيع آفاق التبادل الأكاديمي. وقد انطلقت هذه المسارات في إطار رغبة متبادلة لدى الجانبين في بناء شراكات طويلة الأمد تقوم على تطوير رأس المال البشري وتأهيل الكوادر الوطنية، استجابة للتحولات الاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم في تلك الفترة.

اتسمت التجربة السعودية–اليابانية في هذا المجال بكونها تجربة مؤسسية متعددة الأبعاد، إذ لم تقتصر على توقيع مذكرات التفاهم أو إقامة البرامج المؤقتة، بل شملت إنشاء معاهد متخصصة، وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة، وتنظيم مؤتمرات فنية، إضافة إلى دعم الابتعاث والتبادل الطلابي. وقد أسهمت المؤسسات اليابانية، وعلى رأسها وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، بدور محوري في صياغة هذا التعاون، سواء من خلال إيفاد الخبراء إلى المملكة أو استقبال المتدربين والطلاب السعوديين في اليابان.

ويأتي هذا البحث ليحلل طبيعة هذا التعاون في ضوء التحولات التنموية التي شهدتها المملكة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مع التركيز على الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٥، بوصفها مرحلة تأسيسية في بناء نموذج من التعاون الفني والتربوي بين دولتين تختلفان ثقافيًا وحضاريًا، لكنهما تلاقتا حول أهداف مشتركة تتصل بالتنمية، والتعليم، ونقل المعرفة. ومن خلال استعراض أبرز المشاريع والمبادرات المشتركة، يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة تاريخية تحليلية للتجربة، من حيث ظروف نشأتها، وآلياتها، وأثرها في صياغة مسار العلاقات السعودية–اليابانية على المدى البعيد.

المبحث الأول: التعاون المهني بين البلدين

شهدت برامج التدريب المهني تطوراً ملموساً في إطار التعاون الثنائي، إذ تلقّى ما يقارب (٢٠٢) موظف سعودي من (شركة بترومين) (Petromin Corporation) (١). تدريبات تخصصية في اليابان عام ١٩٨٥، شملت مجالات مثل تكرير النفط، والإدارة الفنية، وهندسة المصانع، كذلك استفاد (٣٤٤) موظفاً من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (SABIC – Saudi Basic Industries Corporation) (٢). من برامج تدريبية قدّمتها (شركة شيودا اليابانية) (Chiyoda Corporation) ، التي تُعد من كبرى الشركات الهندسية في مجالات البتروكيماويات والطاقة، وأسهمت تلك البرامج في تعزيز الكفاءة التشغيلية لمرافق سابك ورفع قدرتها التنافسية، وفي قطاع الطاقة الكهربائية، نظّمت (شركة ميتسو اليابانية) (Mitsui & Co Ltd) برامج تدريبية متخصصة استهدفت (٣٦) موظفاً من (الشركة السعودية الموحدة للكهرباء)، تركزت على تقنيات التشغيل والصيانة والأنظمة الحديثة لشبكات الكهرباء، وأسهمت بدورها في تطوير القدرات الفنية السعودية ونقل التكنولوجيا اليابانية إلى الداخل، ولذلك، يمكن القول إن البرامج التعليمية والتدريبية التي طُبّقت في إطار التعاون السعودي الياباني مثّلت نموذجاً فاعلاً للشراكة المعرفية، وأسهمت في تعزيز التنمية البشرية، كما ووفّرت جسراً معرفياً امتد أثره إلى مختلف ميادين التنمية داخل المملكة العربية السعودية (٣).

كذلك ساهمت (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) (Japan International Cooperation Agency) JICA) (٤). في افتتاح (معهد الرياض للتقنية الإلكترونية) عام ١٩٩٣، حيث زُوّد المعهد بخبراء فنيين يابانيين أوفدتهم الوكالة، في حين تلقّى الكادر السعودي تدريبًا متخصصًا في اليابان، وقد استفادت الشركات اليابانية العاملة في المملكة العربية السعودية من خبراتها السابقة في إعداد برامج تدريبية للموظفين السعوديين، سواء أثناء الخدمة أو خارجها، لتطوير مناهج تعليمية رسمية في مجال التدريب التقني، بما يسهم في تعزيز كفاءة الكوادر الوطنية وتأهيلها وفقًا لمتطلبات سوق العمل (٥).

_ المنتدى الدولي السابع للطاقة عام ٢٠٠٠:

في إطار تعزيز التعاون المعرفي الدولي بين المملكة العربية السعودية واليابان في مجال الطاقة، استضافت مدينة الرياض (المنتدى الدولي السابع للطاقة) في عام ٢٠٠٠، وهو ما شكّل حدثًا ثقافيًا دوليًا بارزًا، جمع ممثلي الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وكان للحضور الياباني دور بارز في تلك الفعالية، إلى جانب كبار المسؤولين الحكوميين اليابانيين، وخبراء الصناعة، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، وقد مثّل ذلك المنتدى منصة هامة لتبادل الرؤى والخبرات

والتجارب بين الكفاءات المتنوعة من الدول المشاركة، بما أسهم في ترسيخ الحوار الثقافي والتقني حول التحديات التي واجهت أسواق الطاقة العالمية، وسبل التعاون المشترك لضمان استقرار الأسواق، وتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، وقد تميّز ذلك المنتدى السابع الذي انعقد في الرياض بتركيزه على قضايا ذات أولوية، من بينها تطوير سياسات الطاقة المستدامة، والتنسيق بين الدول الأعضاء لاسيما مع الجانب الياباني لتعزيز الأمن الطاقي، بالإضافة إلى مواجهة تقلبات أسعار النفط والتحديات البيئية المرتبطة بإنتاج واستهلاك الطاقة، مع التشديد على ضرورة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، ومن خلال ذلك الحوار الثقافي والتقني، تبادل المشاركون الأفكار والخبرات بما خدم المصالح المشتركة للدول المعنية، وفي ذلك السياق، قدّم الملك عبد الله بن عبد العزيز – وكان حينها وليًا للعهد – اقتراحًا بإنشاء أمانة عامة دائمة للمنتدى الدولي للطاقة، يكون مقرها في مدينة الرياض، بهدف تعزيز التعاون المؤسسي وتنظيم العمل المشترك بين الدول الأعضاء، وتوفير إطار دائم يدعم التنسيق الفعّال وتبادل المعلومات والخبرات، وقد حظي ذلك الاقتراح بترحيب واسع من قبل المشاركين، لما له من أثر في إضفاء طابع مؤسسي على المنتدى، وزيادة فاعلية قراراته، وقد تواصلت مناقشة تلك المبادرة في المنتدى الدولي الثامن للطاقة، الذي عُقد في مدينة أوساكا باليابان خلال أيلول من عام ٢٠٠٢، حيث وافق المجتمعون بالإجماع على إنشاء الأمانة العامة للمنتدى، مع اعتماد مدينة الرياض مقرًا دائمًا لها، وبدأت تلك الأمانة عملها رسميًا في كانون الأول ٢٠٠٣، لتصبح هيئة مركزية تتولى مهام التنسيق بين الدول الأعضاء، وإدارة مشاريع التعاون المشترك، وهو ما عكس عمق العلاقات الثقافية والتقنية المتبادلة بين المملكة العربية السعودية واليابان، وأسهم في تعزيز دور المملكة بوصفها محورًا رئيسيًا في الحوار الدولي حول قضايا الطاقة، وقد مثّلت استضافة المملكة لذلك المنتدى، واقتراحها بإنشاء الأمانة العامة، تجسيدًا لرؤية السعودية في بناء شراكات ثقافية ومعرفية دولية متينة (٦).

_ التعاون الياباني في حقل الدراسات الاثارية السعودية:

عُدت مساهمة الباحثين اليابانيين في دراسة الآثار في المملكة العربية السعودية من الجهود العلمية اللافتة، إذ تُشير الشواهد الأكاديمية إلى أن الاهتمام الياباني بالتراث الثقافي والآثار في المملكة العربية السعودية ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى عقود مضت، ويعكس توجّهًا بحثيًا منهجيًا ومتناميًا، وقد بدأت أولى محاولات الباحثين اليابانيين في ذلك السياق في أواخر ستينيات القرن العشرين، عندما تم تنفيذ أول دراسة ميدانية في علم الإثنولوجيا داخل المملكة، وشكّل ذلك العمل الريادي نقطة انطلاق للبحث الأنثروبولوجي الياباني في شبه الجزيرة العربية، حيث سعى

الباحثون حينها إلى فهم البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع السعودي في سياقاته التقليدية والمعاصرة على حدٍّ سواء، إلا أن تلك المحاولة بقت فقيرة ولم يتم توسيعها من قبل الجانب الياباني، وعلى الرغم من ذلك التأسيس المبكر في مجال الإثنولوجيا، فإن مجال علم الآثار ظل يشهد فراغًا نسبيًّا، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، الذي شهد محاولات يابانية جادة، وحظيت بدعم حكومي، ففي عام ٢٠٠١م بدأ ذلك التعاون يأخذ طابعًا ميدانيًّا منظّمًا، وكان من أبرز الشخصيات التي ساهمت في ذلك الدكتور تيتسوؤو نيشيؤو، الأستاذ في المتحف الوطني للإثنولوجيا في اليابان، والذي أجرى زيارة علمية إلى المملكة في العام نفسه لدراسة عناصر التراث الثقافي من منظور إثنولوجي، وفي السياق ذاته، بدأ الباحث الياباني الدكتور موتسوؤو كاواتوكو، المتخصص في علم الآثار الإسلامية والمنتسب إلى مركز ثقافة الشرق الأوسط، بتنفيذ أول مسح أثري شامل في المملكة عام ٢٠٠١م. وقد مثّلت تلك الخطوة تحوّلاً مهمًّا، إذ تمهدت الطريق لإيفاد بعثة استكشافية يابانية تُعنى بدراسة وتوثيق المواقع الأثرية السعودية، ثم في عام ٢٠٠٢م، انتقلت الجهود من مرحلة المسح إلى مرحلة الدراسة الميدانية المركّزة، حيث بدأ الدكتور كاواتوكو تنفيذ أبحاث ميدانية منتظمة في مواقع تقع بين المدينة المنورة وينبع والجار، إلى جانب منطقة نجران جنوب المملكة. وقد استمرت تلك الأعمال البحثية على مدى اثني عشر عامًا، حتى عام ٢٠١٤م، وأسفرت عن عدد من الاكتشافات المهمة، من أبرزها النقوش الإسلامية التي تعود إلى فترات مبكرة جدًا من التاريخ الإسلامي، مما وفّر بيانات أثرية نوعية أسهمت في إعادة قراءة بعض مراحل التاريخ الإسلامي المبكر في شبه الجزيرة، ومنذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٥، يمكن القول إن الباحثين اليابانيين قد انتقلوا من مرحلة المبادرات الفردية إلى مرحلة البحث المؤسسي المنهجي، حيث تُجرى دراسات ميدانية منتظمة في مجالي علم الآثار وعلم الإثنولوجيا داخل المملكة، ضمن شراكات علمية وتعاون ثقافي يمتد بين الجامعات والمراكز البحثية اليابانية ونظيراتها السعودية. ويُعد ذلك الامتداد الزمني والتراكم المعرفي مؤشرًا على رسوخ الحضور الياباني في المشهد البحثي السعودي، وعلى إدراك متبادل لأهمية دراسة التراث الثقافي بوصفه موردًا إنسانيًّا مشتركًا، يستحق التوثيق والتحليل من منظور علمي متعدد التخصصات (٧).

_ مركز التنمية والتدريب السعودي ٢٠٠٢:

وفي إطار توجه المملكة العربية السعودية نحو تطوير قدراتها البشرية وتعزيز مهارات الكوادر الوطنية، بادرت الحكومة السعودية في عام ٢٠٠٢ إلى تأسيس مركز التنمية والتدريب في مدينة الرياض، وقد جاء ذلك المشروع ضمن الجهود الهادفة إلى النهوض بمستوى التعليم التقني

والتدريب المهني، من خلال تقديم خمسة عشر برنامجًا تدريبيًا تقنيًا، يعادل المستوى الجامعي للكليات التقنية، لتأهيل مدربين سعوديين قادرين على قيادة برامج التدريب وتوسيع نطاق السعودة في سوق العمل، وقد كان التعاون الياباني في ذلك المجال ذا أهمية خاصة، إذ ساهمت الحكومة اليابانية، من خلال خبرائها وكوادرها ومؤسساتها المتخصصة، في تطوير ثلاث من تلك الدورات، وهي في مجالات الميكانيكا، والإلكترونيات، والبناء، وذلك خلال الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥، وتمثلت المساهمة اليابانية في دعم المهارات السعودية في مجال تصميم المناهج، وتدريب المدربين، ونقل المعرفة التقنية وفقًا للمعايير الصناعية المتقدمة، الأمر الذي أسهم في رفع الكفاءة المهنية والتعليمية للكادر التدريسي السعودي المحلي وذلك بالاستعانة بالخبرات اليابانية، وعُدّ ذلك التعاون جزءًا من رؤية سعودية أوسع لتعزيز قدرات المملكة في التعليم الفني وربطه باحتياجات سوق العمل، إذ استُهدف من خلاله خريجو الجامعات السعوديون الذين كانوا بحاجة إلى إعادة تأهيل تقني يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية، كما ارتبطت تلك المبادرة بدعم غير مباشر ل (حملة السعودة)، عبر بناء منظومة تعليمية تقنية تعتمد على الكفاءات الوطنية بدلاً من العمالة الأجنبية، ورغم أن التعاون الياباني عُدّ ناجحًا على عدة مستويات، فإن الإنجاز الأبرز في سجل التعاون بين المملكة العربية السعودية واليابان في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني تمثل في تأسيس (المعهد السعودي–الياباني العالي للسيارات) في ضواحي مدينة جدة عام ٢٠٠٢، وقد جاء تأسيس ذلك المعهد كثمرة مباشرة للتعاون الثنائي بين الحكومتين، حيث تم تمويله من الجانبين، وتوفير الأرض والدعم الهندسي والتقني من قبل اليابان، عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ، واكتسب المعهد سمعة مرموقة نظرًا لحجم منشآته وجودة مناهجه، إذ خُصص لتقديم تدريب عالي المستوى في مجال إصلاح وصيانة المركبات، ومع ذلك، لم يُكتب لذلك التعاون الاستمرار، إذ لم تُدرج المملكة ضمن قائمة الدول ذات الأولوية في سياسة المساعدات الإنمائية اليابانية، وهو ما شكّل عائقًا أمام تمديد أو توسعة المشاريع المماثلة، وقد أشار أحد المهندسين اليابانيين، الذين شاركوا في برامج التدريب في المملكة عام ٢٠٠٤، إلى أن تلك المحددات السياسية في توجيه المساعدات حالت دون استمرار الدعم، رغم نجاح التجربة ومردودها الإيجابي على تطوير التعليم التقني في السعودية (٨).

_ المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات اليابانية (٢٠٠٢_٢٠٠٥)

في إطار التعاون السعودي–الياباني في مجال التعليم الفني وتوطين الوظائف الصناعية، برز تأسيس المعهد العالي السعودي–الياباني للسيارات في مدينة جدة، الذي دشّن رسميًا في الثامن

والعشرين من تموز عام ٢٠٠٢، وقد جاء ذلك المشروع تتويجًا لعقد شراكة استراتيجية وُقّع بين المملكة العربية السعودية، ممثلة بصندوق تنمية الموارد البشرية، وبين سبعة من وكلاء شركات السيارات اليابانية العاملة في السوق السعودي، وهدف ذلك التعاون إلى تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية السعودية في مجال تقنية وصيانة السيارات وفقًا للمعايير اليابانية المتقدمة، ومثّل الجانب السعودي في توقيع تلك الاتفاقية محمد عبد العزيز السهلاوي، مدير صندوق تنمية الموارد البشرية آنذاك، بينما مثّل الجانب الياباني وكلاء الشركات المشاركة، وهم: شركة عبد اللطيف جميل المحدودة وكيل شركة (تويوتا)، شركة الحمراني وكيل شركة (نيسان)، مؤسسة العيسائي وكيل شركة (ميتسوبيشي)، شركة عبد الله هاشم المحدودة وكيل شركة (هوندا)، شركة سوزوكي السعودية المحدودة وكيل شركة (سوزوكي)، شركة الحاج حسين علي رضا المحدودة وكيل شركة (مازدا)، وشركة عمر بالبيد وكيل شركة (سوبارو ودايهاتسو)، وقد أُقيم المعهد على أرض بمساحة بلغت نحو ٧١,٣١٨.٥٢ مترًا مربعًا، تبرّع بها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، نائب الملك فهد بن عبد العزيز، دعمًا لتوطين الوظائف الفنية المتخصصة في قطاع صيانة المركبات، الذي عُدّ من القطاعات ذات الحاجة الماسة إلى كوادر سعودية مؤهلة، وأُسندت إدارة المعهد إلى اللجنة الوطنية لتقنية وصيانة السيارات، والتي ضمّت ممثلين عن وكلاء الشركات اليابانية، وممثلًا عن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، إضافة إلى المدير التنفيذي للمعهد، وسكرتير عام مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، وقد نُفذ المشروع بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) ، التي أوفدت عددًا من الخبراء الدائمين والزائرين اليابانيين للمساهمة في إعداد المناهج، وتقديم الدعم الفني والتقني، ونقل المعايير الأكاديمية اليابانية في التعليم الفني إلى البيئة السعودية، وذلك ضمن إطار دعم حكومي ياباني امتد لخمس سنوات قابلة للتجديد، وركّزت البرامج التعليمية في المعهد على الجوانب النظرية والتطبيقية المتخصصة، بما يوازي المستويات الثنائية لتقنية صيانة السيارات في اليابان، والمعتمدة في الكليات التقنية، وهدفت تلك البرامج إلى تخريج فنيين سعوديين مؤهلين يحملون دبلومًا عاليًا في ميكانيكا وصيانة السيارات، وتنوّعت التخصصات المتاحة بين مسارات مهنية وإدارية، شملت: ميكانيكي أول، ميكانيكي شامل، رئيس ميكانيكي، مهندس استقبال، مدير منطقة عمل، مدير ورشة، ومدير صيانة، بما يعكس تنوع الأدوار الممكنة للخريجين في سوق العمل المحلي، وبلغت الطاقة الاستيعابية للمعهد نحو ٢٠٠ طالب، مع اعتماد آلية لتوزيع الخريجين على وكلاء السيارات اليابانية داخل المملكة العربية السعودية وفقًا للاحتياجات التشغيلية لكل شركة، وهو ما أسهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق

العمل، كما دعم أهداف التنمية الوطنية في مجالات التوظيف والتوطين الصناعي، ويمثل ذلك المشروع نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في كل من المملكة واليابان، في سبيل تطوير رأس المال البشري وتعزيز المهارات التقنية لدى الشباب السعودي (٩).

وقد استقبل المعهد أولى دفعاته في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ٢٠٠٢، وذلك عقب حفل افتتاح رسمي رَعَاه ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في خطوة عكست حجم الاهتمام والدعم الرسمي لذلك المشروع الاستراتيجي الذي يجسد الرؤية السعودية لتعزيز التعليم الفني بالتعاون مع الخبرات اليابانية، إذ بلغت التكلفة الإجمالية لإنشاء المعهد نحو ١٠٠ مليون ريال سعودي، مما يؤكد حجم الاستثمار الاقتصادي والتعليمي الذي أولته المملكة لذلك المشروع، وقد حضر حفل الافتتاح عدد من كبار المسؤولين السعوديين واليابانيين، إلى جانب رجال الأعمال ووكلاء شركات السيارات اليابانية العاملة في المملكة، وقد افتُتح الحفل بتلاوة آيات من القرآن الكريم، تلتها كلمة ترحيبية ألقاها المدير التنفيذي للمعهد، سالم حسن الأسمري، ثم ألقى السفير الياباني في المملكة العربية السعودية كلمة نيابة عن رئيس الوزراء الياباني، نقل فيها رسالة القيادة اليابانية التي أكّدت دعم طوكيو الكامل لذلك المشروع، وحرصها على تطوير علاقات التعاون الفني والتقني مع المملكة، عُدّ ذلك المشروع امتدادًا لسلسلة من المبادرات المشتركة التي سعت من خلالها الحكومة اليابانية، عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إلى الإسهام في بناء منظومة تعليم فني متقدمة داخل المملكة، مستندة إلى المعايير اليابانية في المناهج والتدريب، كما عكس حضور ممثلي الحكومة اليابانية في حفل الافتتاح مستوى الالتزام المؤسسي تجاه إنجاح ذلك المشروع الذي عد حينها من ابرز المشاريع (١٠).

وجاء تأسيس المعهد العالي السعودي–الياباني للسيارات نتيجة مباشرة للزيارة الرسمية التي قام بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى اليابان في تشرين الأول من عام ١٩٩٨، حيث وُقّعت خلال تلك الزيارة اتفاقية تعاون مشترك بين حكومتي المملكة العربية السعودية واليابان، شملت مجالات متعددة، كان من أبرزها التعاون الفني، وعلى ضوء تلك الاتفاقية، أُوكلت إلى اللجنة السعودية–اليابانية المشتركة للسيارات مهمة التفاوض حول إنشاء معهد تعليمي متخصص في مجال صيانة السيارات، يعكس توجه البلدين نحو دعم التعليم الفني والتقني، وقد خُصّص المعهد لاستقبال خريجي المرحلة الثانوية، وامتدت مدة الدراسة فيه إلى سنتين، يتخرج بعدها الطالب بشهادة دبلوم فني في صيانة السيارات اليابانية، وهي شهادة معادلة لدبلوم الكليات التقنية في المملكة، كما صُممت البرامج التدريبية لتأهيل الخريجين للعمل لدى وكلاء السيارات اليابانية وموزعيها المعتمدين في السوق السعودي، وهو ما عكس التزام الشركات اليابانية بنقل خبراتها إلى البيئة

السعودية عبر شراكة مؤسسية مباشرة مع الجانب الحكومي، ومن الناحية الإنشائية، ضم المعهد ٢٠ فصلاً دراسيًا، إضافة إلى معامل متخصصة في الحاسب الآلي، واللغة الإنجليزية، والكيمياء، والفيزياء، كما احتوى على ١٠ فصول مخصصة للتدريب العملي، بطاقة استيعابية بلغت ١٠ طلاب لكل فصل، فضلًا عن ورشتين كبيرتين مجهزتين بأحدث التقنيات التدريبية، وما يزيد على ٨٠ سيارة تدريبية، وُزعت بمعدل سيارة لكل أربعة طلاب، مع تخصيص مدربين اثنين لكل مجموعة تدريبية، كما شملت البنية التحتية مرافق مساندة كالمكتبة التعليمية، وسكن داخلي يتسع لنحو ٢٠٠ طالب، ومطعم، ومسجد يسع لـ٤٥٠ مصلٍّ، إلى جانب مكاتب للمدربين، ومرافق رياضية وترفيهية، بما وفّر بيئة تعليمية متكاملة بمعايير يابانية متقدمة، وقد صرّح محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الدكتور علي بن ناصر الغفيص، خلال حفل الافتتاح، بأن المعهد مثّل نموذجًا استراتيجيًا للتكامل بين القطاعين العام والخاص، داعيًا رجال الأعمال ووكلاء الشركات العالمية إلى تبنّي مشاريع مماثلة تسهم في توطين التقنية وخلق فرص عمل نوعية للشباب السعودي، كما أكد أن المشروع أسهم في نقل التقنية التعليمية والتدريبية اليابانية إلى المملكة، بما عزز من قدرات النظام التعليمي الوطني ومواءمته لمتطلبات سوق العمل، لا سيما في قطاع السيارات اليابانية المتقدمة تقنيًا، وهو ما اعتُبر حينها إنجازًا بارزًا في سجل التعاون السعودي–الياباني في مجالات التنمية البشرية والتقنية (١١).

وفي الثالث من أيلول عام ٢٠٠٥، ترأس الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، أمير منطقة مكة المكرمة، حفل تخريج الدفعة الثانية من طلاب المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات في مدينة جدة، وأعلن المدير التنفيذي للمعهد، سالم بن حسن الاسمري، خلال الحفل عن تعيين ١٩٧ فنياً سعودياً للعمل في ٢١ مدينة سعودية في مراكز وورش موزعي السيارات اليابانية، الذين يساهمون بدعم المعهد. وأشاد الاسمري بالدعم اللامحدود الذي حصل عليه المعهد من الملك عبد الله بن عبد العزيز، مشيراً إلى الرعاية المستمرة التي يوليها الملك لمشروعات تدريب الكوادر الوطنية، بهدف الإسهام في بناء الوطن وتوفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي الطموح، وأوضح الاسمري أن الطلاب المتخرجين أمضوا نحو ٢٢ شهراً في التدريب والدراسة باللغة الإنجليزية، تحت إشراف خبراء يابانيين متخصصين في مجال تكنولوجيا السيارات وصيانتها. وأكد أن المعهد أصبح رمزاً للعلاقات الوثيقة بين المملكة واليابان، ونتاجاً للزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولياً للعهد في تشرين الأول عام ١٩٩٨، كما نال المعهد دعم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وموزعي السيارات اليابانية في المملكة، وأشار الاسمري إلى أن المعهد يهدف

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

إلى تزويد الشباب السعودي بتدريب تقني متقدم في مجال صيانة السيارات، ويسهم في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي من خلال توظيف الخريجين في مراكز الصيانة التابعة لموزعي السيارات اليابانية، وبالتالي دعم عملية السعودة. وأضاف أن المعهد يتسع لـ ٤٠٠ طالب، ويخرج سنوياً ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ خريج، كما يحتوي على مرافق تعليمية متطورة تشمل قاعات دراسية وعملية مجهزة بأحدث المعدات، إلى جانب مكتبة متخصصة ومرافق سكنية ورياضية، وبيّن الاسمري أن المعهد يشرف عليه أساتذة متخصصون ذوو خبرة عالمية في صيانة السيارات، والتعليم في مجالات اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والكمبيوتر، ويتم تدريب الطلاب عملياً في مراكز الصيانة التابعة للشركات المعنية لمدة تصل إلى ١٢ أسبوعاً على مدى العامين الدراسيين. وفي نهاية البرنامج، يُمنح الطالب دبلوم عالي في ميكانيكا السيارات يعادل الدبلوم الممنوح من الكليات التقنية في المملكة، كما أوضح المدير التنفيذي أن المعهد قام بتدريب أكثر من عشرة شباب سعوديين في اليابان على مهارات وتقنيات صيانة السيارات، الذين أصبحوا الآن يعملون كمدربين مبتدئين في المعهد بمدينة جدة، مع استمرار تطورهم بناءً على شهادات الخبراء المشرفين على تدريبهم. وأضاف أن هؤلاء المدربين السعوديين يشرفون حالياً على تدريب الطلاب الجدد إلى جانب المدربين اليابانيين المتعاقد معهم، وشدد الاسمري على أن المعهد، الذي حظي بدعم ورعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، يُعد ثمرة للتعاون السعودي الياباني في مجال نقل التقنية والتدريب. وأعلن عن قرب توقيع اتفاقيات تعاون مع معاهد وكليات في دول مختلفة، بهدف إتاحة الفرصة لخريجي المعهد لاستكمال دراساتهم في مجال تقنية وصيانة السيارات، بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها في الشركات التي يعمل بها هؤلاء الخريجون، وفيما يخص التدريب، أفاد الاسمري بأن المدربين السعوديين الذين تم تدريبهم في اليابان قضوا أكثر من ثمانية أشهر في دورات تدريبية متقدمة، بالإضافة إلى تدريبهم في ورش موزعي السيارات اليابانية في المملكة، كما ذكر أنه تم ابتعاث ثلاثة من خريجي المعهد في عام ٢٠٠٥ إلى اليابان للتدريب لمدة أربعة أشهر، ليعودوا بعدها للعمل في المعهد كمساعدين للمدربين (١٢).

بالإضافة إلى ذلك، أشار الاسمري إلى الإقبال الكبير على المعهد من قبل خريجي الثانوية العامة، حيث تقدم العديد من الطلاب الذين حصلوا على درجات ممتازة في الثانوية العامة للالتحاق بالمعهد، بالرغم من أنهم كانوا في السابق يدرسون تخصصات مثل الطب والهندسة، وأوضح أن ذلك الإقبال يعكس رغبة الشباب السعودي في العثور على فرص جديدة للعمل، خاصة أن المعهد يوفر عقد عمل فور الالتحاق به، ويضمن للطلاب فرصة العمل في نفس المدينة التي يقطنون فيها، كما أشار إلى أن المعهد قد خصص مكافأة شهرية بقيمة ١٢٠٠ ريال

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

لكل طالب منتظم في المعهد، وذلك في إطار تشجيعه ورعايته للطلاب المهتمين بالانخراط في مجال تقنية وصيانة السيارات. وأضاف أن المعهد يقدم العديد من المميزات للطلاب، مثل التأمين الطبي في أفضل المستشفيات الخاصة، والتسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية، وتوفير السكن الداخلي، بالإضافة إلى توفير وسائل الترفيه مثل الصالات الرياضية والملاعب، وتحدث المدير التنفيذي عن فكرة إنشاء المعهد التي بدأت بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلى اليابان في تشرين الاول ١٩٩٨. ونتج عن تلك الزيارة توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السعودية واليابانية لتشجيع القطاع الخاص في كلا البلدين على إقامة مشروعات مشتركة، بما في ذلك إنشاء المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات بهدف نقل التقنية إلى الشباب السعودي. وأكد أن المعهد، الذي تم بناءه بتكلفة تقدر بـ ١٠٠ مليون ريال، يمثل أحد الإنجازات الهامة في مجال تدريب الشباب السعودي على صيانة السيارات، وأنه يقع على مساحة تبلغ ٧٢,٥٠٠ متر مربع، وفي ختام حديثه، عبر المدير التنفيذي للمعهد عن شكره وتقديره الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي قدم أرض المعهد كتبرع من المملكة لإقامة المشروع، وكذلك الحكومة اليابانية التي قدمت المعدات والأجهزة الخاصة بالتدريب، بالإضافة إلى إرسال الخبراء اليابانيين الذين أشرفوا على تنفيذ المناهج الفنية، واستقبال الشباب السعودي لتدريبهم في اليابان، كما ساهم موزعو السيارات اليابانية في المملكة بنسبة كبيرة في تمويل تكاليف إنشاء المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات، حيث تحملوا نحو ٤٠% من تكاليف الإنشاء، بالإضافة إلى المساهمة في ميزانية التشغيل. كما كان لمصنعي السيارات اليابانية دور بارز في تحمل ٦٠% من تكاليف الإنشاءات، فضلاً عن تصميم المناهج الفنية وتقديم الدعم الفني من خلال فرق العمل المتخصصة. وقد تم اختيار المدربين وفق معايير دقيقة حددها فريق العمل الياباني وفريق العمل المحلي من موزعي السيارات اليابانية في المملكة، وهم من جنسيات متعددة ويتمتعون بمهارات عالية. كما تم الإشراف على عملية التدريب وتطوير المناهج من قبل خبراء يابانيين مختصين في صيانة السيارات اليابانية، وفي إطار الاحتفال بتخريج الدفعة الثانية من طلاب المعهد، أكد المدير التنفيذي للمعهد، سالم بن حسن الاسمري، أن المعهد قام بتعيين ١٩٧ فنياً سعودياً من خريجي المعهد للعمل في مراكز وورش موزعي السيارات اليابانية في ٢١ مدينة من مدن المملكة. وأشاد الاسمري بالدعم الكبير الذي تلقاه المعهد من صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة، الذي يرعى ذلك النوع من المبادرات التي تهدف إلى تطوير الكوادر الوطنية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وأكد أن المعهد يعد أحد الركائز الأساسية في تعزيز فرص العمل للشباب السعودي

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

وتوفير بيئة عمل تتسم بالقيم الثقافية والمهنية الرفيعة في ظل قيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز ولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز (١٣).

وأشار الاسمري إلى أن الطلاب الذين تخرجوا من المعهد أمضوا نحو ٢٢ شهراً من التدريب والدراسة المتعمقة باللغة الإنجليزية، حيث تلقوا تدريباً على أعلى مستوى من الأداء تحت إشراف مدربين يابانيين متخصصين، وأضاف أن المعهد بات يمثل رمزاً للتعاون المثمر والطويل بين المملكة العربية السعودية واليابان، وكان ثمرة للزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولياً للعهد في تشرين الاول ١٩٩٨، التي أسفرت عن توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات عديدة، من بينها إنشاء المعهد، وأكد الاسمري أن المعهد يوفر برنامج تدريب تقني متقدم لشباب المملكة، خاصة لمن لديهم شهادة الثانوية العامة في القسم العلمي. كما يهدف المعهد إلى تزويد الخريجين بالمعرفة التقنية اللازمة لسد احتياجات سوق العمل السعودي في مجال صيانة السيارات، مع ضمان توفير فرص عمل دائمة في مراكز صيانة السيارات اليابانية، وبالتالي دعم عملية السعودة وتوفير بيئات عمل مناسبة. ولفت إلى أن المعهد يتسع لـ ٤٠٠ طالب، ويخرج بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ خريج سنوياً في مجال صيانة السيارات، وأوضح أن المعهد يضم مرافق حديثة تشمل ٢٠ قاعة دراسية، ١٢ قاعة تدريب عملي مجهزة بأحدث المعدات، وأكثر من ٧٠ سيارة يابانية للتدريب العملي. كما يحتوي المعهد على مكتبة متخصصة، معامل للغات والحاسب الآلي، بالإضافة إلى مرافق سكنية تستوعب ٣٠٠ طالب، ومسجد، وصالات رياضية وترفيهية، وملاعب متعددة. وقال الاسمري إن المعهد يشرف عليه أساتذة مؤهلون ذوو خبرة عالمية في مجالات صيانة السيارات، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم التطبيقية. وتُصمم المناهج الدراسية من قبل خبراء يابانيين لضمان تدريب تقني عالي الجودة يعادل المستوى الثالث في صيانة السيارات، وفي نهاية الفصل الدراسي الثاني، يرسل المعهد الطلاب إلى مراكز صيانة الشركات المعنية لإجراء تدريب عملي ميداني يمتد لمدة أربعة أسابيع، بما يعادل ١٨ ساعة عمل أسبوعياً. وفي نهاية السنة الثانية، يخضع المتدربون لفترة تدريب ثانية تستمر لمدة ثمانية أسابيع، بمعدل ١٠ ساعات عمل أسبوعياً، ليصل مجموع ساعات التدريب الميداني إلى ٥٧٦ ساعة. وعند التخرج، يحصل الطلاب على دبلوم عالي في ميكانيكا السيارات يعادل الدبلوم الممنوح في الكليات التقنية بالمملكة، كما أضاف المدير التنفيذي للمعهد أن أكثر من ١٠ شباب سعوديين تم تدريبهم في اليابان على تقنيات صيانة السيارات، وهم الآن يعملون كمدربين مبتدئين في المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات في جدة. هؤلاء الشباب يتطورون بانتظام تحت إشراف خبراء يابانيين، وقد أثبتوا كفاءتهم في العمل مع المدربين المتعاقد معهم

المعهد والخبراء اليابانيين. وأوضح المدير التنفيذي أن المعهد يمثل ثمرة التعاون المثمر بين المملكة العربية السعودية واليابان في نقل وتبادل التقنيات الخاصة بصيانة السيارات، وفي إطار دعم المعهد لذلك التعاون، سيتم توقيع اتفاقيات قريباً مع معاهد وكليات في عدة دول لتوفير الفرصة لخريجي المعهد لمواصلة دراساتهم في مجال تقنية وصيانة السيارات بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها في الشركات التي يعمل بها هؤلاء الخريجون. وأضاف أن المدربين السعوديين الذين تدربوا في اليابان قضوا أكثر من ثمانية شهور في اليابان، حيث خضعوا لدورات تدريبية متقدمة في فنون صيانة السيارات، بالإضافة إلى التدريب الذي حصلوا عليه في ورش موزعي السيارات اليابانية بالمملكة، كما أفاد المدير التنفيذي أن المعهد ابتعث ثلاثة من طلابه المتخرجين لذلك العام للتدريب لمدة أربعة شهور في اليابان ليعودوا بعدها للعمل كمساعدين مدربين في المعهد (١٤).

ومن جهة أخرى، أشار الاسمري إلى إقبال كبير من خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالمعهد في العام الدراسي القادم، حيث تقدم العديد منهم، بما فيهم الطلاب الحاصلون على درجات ممتازة، مؤكدين رغبتهم في تغيير مسارهم الدراسي، حيث فضلوا التخصص في تقنية وصيانة السيارات على حساب التخصصات الأخرى مثل الطب والهندسة، وأضاف أن المعهد يقدم مكافأة شهرية لأول مرة لجميع الطلاب المنتظمين، بقيمة ١٢٠٠ ريال، في إطار تشجيعهم على الانخراط في ذلك التخصص المهم. كما وضح أن المعهد يوفر عدداً من المزايا للطلاب المتقدمين، مثل التأمين الطبي والعلاج في أفضل المستشفيات الخاصة، إضافة إلى توفير السكن الداخلي، وحوافز أخرى تشمل رحلات طيران بتكاليف رمزية، وخفض في رسوم التنقلات الداخلية، فضلاً عن توفير مرافق رياضية وترفيهية داخل المعهد، وفيما يتعلق بتاريخ تأسيس المعهد، أشار المدير التنفيذي إلى أن الفكرة الأولى لإنشاء المعهد تعود إلى الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى اليابان في تشرين الأول عام ١٩٩٨، وقد أسفرت تلك الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السعودية واليابانية لتشجيع القطاع الخاص في البلدين على إنشاء مشاريع مشتركة، من بينها إنشاء معهد تقني لصيانة السيارات اليابانية، وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وضع بيديه الكريمتين حجر الأساس للمعهد، الذي بلغت تكلفة إنشائه ١٠٠ مليون ريال، ويقام على مساحة ٧٢,٥٠٠ متر مربع، ويعد واحداً من الإنجازات الحضارية الكبرى لتدريب الشباب السعودي في مجال صيانة السيارات. كما أعرب المدير التنفيذي عن شكره وامتنانه للمملكة والحكومة اليابانية التي قدمت الدعم المادي والفني، بما في ذلك المعدات والأجهزة التدريبية الخاصة بالمعهد،

إضافة إلى الخبراء الذين قاموا بالإشراف على تنفيذ المناهج الفنية وتدريب الشباب السعودي في اليابان، وفيما يتعلق بتكاليف إنشاء المعهد وتشغيله، فقد أشار المدير التنفيذي إلى أن موزعي السيارات اليابانية في المملكة قد ساهموا بما يقارب ٤٠% من تكاليف الإنشاء وتشغيل المعهد، بينما تحمل مصنعو السيارات اليابانية ٤٠% أخرى من تكاليف البناء، وكذلك ساهموا في تصميم المناهج الفنية وتقديم الدعم الفني عبر فرق عمل متخصصة (١٥).

وقد جاء ذلك ضمن إطار خطة تهدف إلى صقل مهارات العمالة السعودية الشابة من خلال برامج تدريبية مشتركة مع الجانب الياباني، بما يسهم في نقل المعرفة والتقنية اليابانية إلى المملكة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في رفع جودة برامج التدريب المشترك (١٦).

_ المؤتمر الأول للتعليم الفني في الرياض ٢٠٠٣

تمكنت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الحكومة اليابانية، من تنظيم المؤتمر الأول للتعليم الفني في الرياض، وذلك في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٣، وقد هدفت تلك المؤتمران إلى تعزيز وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة، من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية، وتحديدًا اليابانية، في ذلك المجال، إذ جرى اعتماد معايير فنية وتقنية متقدمة في عدد من الكليات والمعاهد المنتشرة في مدن مختلفة من المملكة، شملت الرياض، جدّة، المدينة المنورة، القصيم، والمنطقة الشرقية، وقد استندت تلك المعايير إلى أنظمة التعليم الفني الحديثة التي تطبّقها دول صناعية متقدمة مثل اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية وماليزيا، مما أسهم في الرفع من جودة التدريب، وتأهيل الكوادر السعودية بما يتماشى مع المعايير الدولية، أما المؤتمر الثاني، فقد ركّز بشكل خاص على توسيع نطاق التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بين المملكة العربية السعودية والدول المتقدمة، وعلى رأسها اليابان، في مجالات التعليم الفني والتقني، بما يدعم التحولات الاقتصادية والتنموية في المملكة، وفي السياق ذاته، نظّمت المؤسسة المعرض التقني الثاني في شهر شعبان من عام ٢٠٠٣، والذي تناول عددًا من المحاور الحيوية، من أبرزها دعم برامج المؤسسة، وتطبيق المؤهلات المهنية الوطنية، وتطوير آليات الفحص المهني، إضافة إلى التوسع في استخدام التدريب الإلكتروني، وقد شكّل المعرض منصة لعرض المبادرات والابتكارات التقنية في مجال التعليم الفني، بما في ذلك البرامج التي طُبّقت بالتعاون مع الشركاء اليابانيين ضمن إطار تطوير البنية التدريبية للمؤسسة، وفي ذلك الحين، أكد مدير عام المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني أن المؤسسة شرعت في تنفيذ خطط استراتيجية طويلة المدى، هدفت إلى إدخال تقنية المعلومات بشكل واسع في قطاع التدريب المهني، من خلال نشر تقنيات التعليم الإلكتروني

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

والرقمي، والتركيز على تدريب الكوادر البشرية في تخصصات تقنية المعلومات، بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية، كما سعت تلك المبادرات إلى ضمان مواءمة برامج التدريب المهني مع متطلبات سوق العمل، المحلي والدولي، وذلك في إطار توجه عام نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتوسيع مشاركة القطاع التقني في خطط التوطين، بما في ذلك القطاع المرتبط بصناعة السيارات اليابانية في المملكة (١٧).

_ المشاركة السعودية في معرض إكسبو الدولي في اليابان عام ٢٠٠٥:

في عام ٢٠٠٥، شهدت المملكة العربية السعودية مشاركة بارزة في معرض إكسبو الدولي (Expo)المقام في مدينة آيتشي اليابانية، قرب ناغويا، خلال الفترة من ٢٥ آذار إلى ٢٥ أيلول، مثّل ذلك المعرض منصة مهمة لتسليط الضوء على التعاون السعودي–الياباني في مجالات عدة، لا سيما في الاستدامة البيئية والتقنية المتقدمة، وتعزيز التعايش بين الإنسان والطبيعة، أذ تميز الجناح السعودي بطابعه الثقافي والتقني الذي عكس الهوية الحضارية للمملكة وتراثها العربي والإسلامي الغني، من خلال عرض برامج خاصة بالتراث الإسلامي والعربي، بالإضافة إلى إبراز رؤية المملكة المستقبلية في مجالات الطاقة والتقنية، كما أبرز الجناح جهود المملكة في حماية البيئة ومبادرات التنمية الاقتصادية الكبرى، مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، في تجسيد واضح لمكانة المملكة المتنامية إقليميًا ودوليًا، جاءت تلك المشاركة السعودية متزامنة مع احتفال البلدين بمرور خمسين عامًا على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين المملكة واليابان، مما أكسب الحدث بعدًا رمزيًا يعكس عمق الشراكة والتعاون المستمر بين البلدين. وأظهرت المشاركة التشابه الثقافي بين الشعبين، حيث تم التركيز على القيم المشتركة مثل السلام والمحبة والإخاء واحترام الكبير، التي تشكل دعائم الحضارة في المجتمعين، استقطب الجناح السعودي في المعرض أكثر من ٢.٥ مليون زائر ياباني، مما يعكس اهتمام المجتمع الياباني بالثقافة السعودية والرغبة في تعزيز التبادل الحضاري بين البلدين، ورافق ذلك حضور شخصيات سياسية وثقافية وإعلامية بارزة، من بينهم ولي العهد الياباني ناروهيتو، ورئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي، إلى جانب السفير السعودي لدى اليابان فيصل بن حسن طراد، وعدد من المسؤولين والدبلوماسيين الدوليين. لقد أكد ذلك الحضور الدولي الأهمية الكبيرة التي توليها المملكة واليابان لتوطيد علاقاتهما الثنائية وتوسيع آفاق التعاون بينهما في مختلف المجالات (١٨).

المبحث الثاني: التعاون التربوي بين البلدين

شكّل التعاون التعليمي بين المملكة العربية السعودية واليابان أحد الركائز الأساسية في تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين، ويعكس توجهاً استراتيجياً نحو تبادل الخبرات والمعرفة العلمية، وقد سعت المملكة، منذ مراحل مبكرة من نهضتها التعليمية، إلى الاستفادة من التجربة اليابانية الرائدة في مجالات التعليم، إدراكاً منها لأهمية بناء الموارد البشرية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، جاء ذلك التعاون في إطار رغبة مشتركة لدى الجانبين في تطوير آليات التفاهم والتقارب الثقافي، حيث مثّل التعليم قناة فعالة للتواصل بين الشعوب، وقد تجلّى ذلك في برامج الابتعاث الأكاديمي، والتبادل الطلابي، والشراكات بين الجامعات السعودية واليابانية، إلى جانب إيفاد الخبراء اليابانيين إلى المؤسسات التعليمية السعودية في تخصصات علمية وتقنية دقيقة (١٩).

_ التبادل الطلابي بين البلدين:

شكّل التبادل الطلابي بين المملكة العربية السعودية واليابان أحد الروافد الأساسية في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين، ومؤشراً على مستوى التطور الذي بلغته الشراكة الثنائية في المجال التعليمي، لاسيما خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وقد برز ذلك التعاون من خلال برامج تعليمية وتدريبية متعددة نظّمتها مؤسسات يابانية لصالح الكوادر السعودية، بهدف نقل المعرفة وتطوير القدرات البشرية، ففي ذلك السياق، قامت شركة الزيت العربية اليابانية، خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤، بتقديم (٤١) منحة دراسية لطلبة سعوديين لمتابعة تعليمهم الجامعي في اليابان، مما عكس حرص الجانب الياباني على تعميق التبادل الأكاديمي وتعزيز الفهم العلمي المتبادل، كما منحت الحكومة اليابانية لطلبة الدراسات العليا السعوديين خلال تلك الاعوام أربع بعثات دراسية للالتحاق في الجامعات اليابانية المرموقة، حيث بلغ عدد الخريجين السعوديين من تلك الجامعات نحو عشرين طالباً، أسهموا لاحقاً في قطاعات حيوية داخل المملكة، لاسيما في المجالين الصناعي والتقني (٢٠). وفي عام ١٩٨٥ شهد التبادل الطلابي بين المملكة العربية السعودية واليابان تراجعًا ملحوظًا الى درجة كبيرة إذ لم تشير الاحصائيات على أرقامًا دقيقة خلال تلك الفترة سوى في عام ١٩٩٦، إذ لم يتجاوز عدد الطلاب السعوديين المبتعثين إلى اليابان سوى ٢٥ طالبًا فقط، وعلى الرغم من أن اليابان استقبلت في ذلك العام ما يقارب خمسين ألف طالب أجنبي من مختلف دول العالم، فقد بلغ نسبة طلاب المملكة ل ٥% فقط من مجموع ذلك الرقم الكبير وذلك بحسب إحصاءات عام ١٩٩٧م، كذلك ظلت الفرص المتاحة أمام الطلاب السعوديين لنيل المنح الثقافية اليابانية محدودة مقارنةً بمناطق أخرى من العالم ، ووفقًا

لإحصاءات عامي ١٩٩٧_ ١٩٩٨، لم تتجاوز نسبة المنح المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، ما بين ١٠% و١٣% من إجمالي المنح اليابانية الممنوحة في تلك السنوات، ويُعزى ذلك التراجع إلى جملة من العوامل، من أبرزها صعوبة اللغة اليابانية، والبعد الجغرافي عن المملكة، إلى جانب تفضيل الطلاب السعوديين للابتعاث نحو الجامعات الأمريكية والبريطانية، وذلك لسهولة الاندماج الثقافي والأكاديمي فيها مقارنةً باليابان (٢١).

تأسس برنامج التبادل الشبابي بوصفه أحد برامج التعاون الفني التي أطلقتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، وذلك بهدف تعزيز أواصر التفاهم والتعارف بين شباب العالم، وقد أتاح البرنامج فرصًا متعددة للشباب من مختلف الدول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، للاطلاع على المجتمع الياباني من خلال الزيارات المتبادلة، والمشاركة المباشرة مع نظرائهم اليابانيين في الفعاليات والندوات الثقافية داخل اليابان، وفي عام 1998م، وُجّهت الدعوة لأول وفد شبابي سعودي للمشاركة في البرنامج، وضم ذلك الوفد عشرين معلمًا من منسوبي وزارة التعليم، وقد زار أعضاء الوفد اليابان، وشاركوا في عدد من الندوات التربوية، وطرائق التدريس، بهدف اكتساب الخبرة التربوية والعلمية في مجال التعليم، والتعرف على النظم التعليمية الممارسات التربوية المتبعة في المؤسسات التعليمية اليابانية (٢٢).

في إطار تنامي الاهتمام الياباني بأمن الخليج العربي، عُقد في تشرين الأول من عام ٢٠٠١م ملتقى في العاصمة اليابانية طوكيو، خُصّص لمناقشة مستقبل أمن منطقة الخليج في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، شارك في ذلك الملتقى ممثلون عن اليابان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب مشاركين من الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، حيث جرى تبادل وجهات النظر حول التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المنطقة، وانسجامًا مع ذلك التوجّه، وسعيًا لتعزيز التفاهم المتبادل من خلال القنوات غير الرسمية، شهدت الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣م تنفيذ سلسلة من المبادرات الثقافية والاجتماعية، كان أبرزها تنظيم زيارات متبادلة بين وفود نسائية من المملكة العربية السعودية واليابان، ضمّت ناشطات في مجالات التنمية الاجتماعية. وقد أتيح لهن خلال تلك الزيارات الاطلاع على التجربة اليابانية في المجالات الاجتماعية، وتبادل الخبرات بشأن برامج التنمية والمبادرات المحلية ذات الطابع الأهلي، ومن جهة أخرى، ساهمت شركات النفط اليابانية في دعم ذلك التوجّه الثقافي، من خلال تنظيم زيارات شبابية متبادلة بين اليابان والمملكة العربية السعودية، استهدفت من خلالها تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية مع المجتمع السعودي، بما يخدم في الوقت ذاته مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، وقد انعكس ذلك التوسع في مجالات التبادل الثقافي

والاقتصادي في تزايد أعداد المواطنين اليابانيين المقيمين في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث أظهرت إحصاءات رسمية صادرة في آذار 2003م أن عددهم تجاوز ٢٥٠٠ شخص، توزّعوا بين المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الست الأخرى، ويُعد ذلك النشاط جزءًا من الإطار التنفيذي لـالاستراتيجية الثلاثية التي وضعتها الحكومة اليابانية لتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والتي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز الحوار السياسي، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي، ودعم المبادرات الثقافية والتعليمية بما يرسّخ أسس التفاهم والشراكة طويلة الأمد بين الجانب (٢٣).

وفي عام ٢٠٠١ لم يتجاوز عدد الطلاب السعوديين الذين تابعوا دراستهم في الجامعات والمعاهد اليابانية ١٥٠ طالبًا، وذلك ضمن برنامج المنح الدراسية الذي أشرفت عليه شركة الزيت العربية اليابانية، كما أُتيحت الفرصة لـ ٦٣ طالبًا سعوديًا آخرين لمواصلة تعليمهم في اليابان ضمن برنامج المنح الخارجية الذي نظمته شركة أرامكو السعودية، إلى جانب ذلك، استفاد عدد من الطلاب من المنح التي قدمتها وزارة التعليم العالي اليابانية، سواء في مرحلة الدراسات الجامعية أو الدراسات العليا، وقد سجّل عام ٢٠٠٥م حضورًا ضعيفاً للطلبة السعوديين في مؤسسات التعليم العالي اليابانية، سواء ممن ابتعثوا على نفقة وزارة التعليم العالي في المملكة، أو عبر منح من شركة أرامكو السعودية، أو ممن التحقوا على حسابهم الخاص، وبلغ عدد الطلاب السعوديين المسجلين في برامج البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه في الجامعات اليابانية نحو ٣٠ طالبًا فقط، في مؤشر يعكس الانخفاض في دائرة التبادل العملي بين البلدين، وقد حرصت السفارة السعودية في طوكيو، بالتعاون مع الجهات التعليمية في المملكة، على رعاية شؤون اولائك الطلبة وتقديم الدعم الأكاديمي والإداري لهم، وفي سياق موازٍ أسهم قسم اللغة اليابانية بكلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود بالرياض الذي افتُتح عام ١٩٩٤م بدعم من مؤسسة اليابان الثقافية في تأهيل عدد من الطلاب السعوديين المتخصصين في اللغة اليابانية، والذين التحق العديد منهم بمجالات ترتبط بشكل مباشر بالعلاقات السعودية اليابانية، لا سيما في القطاعات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، ومن جهة أخرى، شهدت الجامعات السعودية حضورًا متزايدًا للطلاب اليابانيين ضمن برامج التبادل العلمي، لاسيما في تخصصات اللغة العربية والدراسات الإسلامية، إلا أن نسبتهم بقت محدودة، مع ذلك ساهم ذلك التبادل في تعزيز الفهم المتبادل وتوسيع قنوات التواصل الثقافي بين الشعبين (٢٤).

يمكن إرجاع محدودية التفاعل الثقافي بين المملكة العربية السعودية واليابان، لا سيما في مجال التبادل الطلابي، إلى عوامل متعددة، لعل أبرزها ما يتعلق بطبيعة الموقف الياباني إزاء الانفتاح

الثقافي الخارجي، فعلى الرغم من أن المملكة عُرفت تاريخيًا بانفتاحها الثقافي وسعيها المستمر لنشر لغتها وقيمها الحضارية، بما يعكس حرصها على بناء جسور تواصل معرفي مع المجتمعات الأخرى، فإن الجانب الياباني لم يُبدِ في المقابل ذات المستوى من الحماسة أو المبادرة في تصدير ثقافته أو تفعيل التبادل الثقافي مع العالم العربي، ويُمكن تفسير ذلك الاتجاه في ضوء ما يُعرف في الأدبيات الثقافية اليابانية بنزعة (الخصوصية الحضارية) التي اتسمت بها السياسة الثقافية اليابانية تجاه الخارج، وهي نزعة تميل إلى الانكفاء الداخلي، وترتكز على شعور بالتميّز الثقافي والحضاري، الأمر الذي قد يُفضي إلى نوع من العزوف في الانخراط الخارجي لاسيما في المجال التربوي والعلمي الأكاديمي (٢٥).

وفي عام ٢٠٠٥، شارك الوفد الشبابي السعودي الثامن، وضم ١٨ شابًا من منسوبي ومعلمي المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. وبذلك، بلغ عدد الشباب السعوديين الذين شاركوا في ذلك البرنامج منذ انطلاقه وحتى عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١٥٢ شابًا يمثلون مختلف القطاعات، ولا تزال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تواصل جهودها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة في المملكة، من أجل دعوة المزيد من الشباب السعودي للمشاركة في ذلك البرنامج، بما يعزز من فرص التفاهم المتبادل والتعاون المستقبلي بين الجانبين (٢٦).

في عام ٢٠٠٥، صدرت الموافقة من الملك عبد الله بن عبد العزيز على انضمام اليابان إلى قائمة الدول المستهدفة في برنامج (خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي)، الذي أُشرفت على تنفيذه وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وقد اندرج ذلك القرار ضمن توجه المملكة نحو تنويع وجهات الابتعاث وفتح آفاق جديدة للتعاون العلمي مع الدول التي امتازت بتقدمها التقني والمعرفي، وكانت اليابان من بين تلك الدول التي سعت المملكة إلى إقامة تعاون علمي معها، حيث جرى التنسيق مع الجهات اليابانية المعنية لضمان نجاح ذلك البرنامج، بما ينسجم مع الأهداف المرسومة له، وقد عُدّ ذلك البرنامج من أبرز المبادرات الاستراتيجية التي تبنّتها المملكة خلال عام ٢٠٠٥ لتأهيل كوادر وطنية سعودية تمتلك المعرفة والخبرة العلمية من أرقى الجامعات اليابانية، واتّخذ ذلك القرار موقعه ضمن سياق أوسع للتوجه الحكومي الرامي إلى تعزيز الانفتاح الأكاديمي والتقني على دول شرق آسيا، وفي مقدمتها اليابان، التي عُدّت قوة علمية واقتصادية ذات ثقل دولي، وقد تمّ التنسيق في شأن ذلك البرنامج بين وزارة التعليم العالي في المملكة – بصفتها الجهة المشرفة على تنفيذه – ونظيراتها في اليابان، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات التعليمية والبحثية اليابانية الرائدة. وتضمّن ذلك التنسيق وضع آليات تُيسّر قبول الطلبة السعوديين في الجامعات اليابانية، وتوفير برامج تمهيدية لتعليم اللغة اليابانية، إلى جانب

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

تسهيلات تتصل بالسكن والتأشيرات والدعم الأكاديمي، وقد حظي ذلك التعاون بدعم مباشر من السفارة السعودية في طوكيو، ومن الملحقية الثقافية السعودية، التي أُعيد تفعيل دورها في تلك الفترة لتواكب التوسع الملحوظ في مسار الابتعاث السعودي إلى اليابان، ومن ناحية أخرى، لم يقتصر التبادل الأكاديمي والثقافي بين البلدين على الجانب السعودي فحسب، بل شمل أيضاً استضافة المملكة لعدد من الطلاب اليابانيين الراغبين في دراسة اللغة العربية والعلوم الإسلامية والشرعية، وقد جرت كفالة دراستهم من قبل الحكومة السعودية، في إطار سعيها إلى نشر اللغة العربية وتعزيز صورة الإسلام المعتدل بين شعوب آسيا، وقد التحق عدد من أولئك الطلاب اليابانيين بجامعات سعودية عريقة، من أبرزها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، حيث تلقّوا تعليمهم في بيئة أكاديمية متخصصة، وتحت إشراف أعضاء هيئة تدريس ذوي خبرة في تعليم غير الناطقين بالعربية (٢٧).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن التعاون المهني والتربوي بين المملكة العربية السعودية واليابان خلال الفترة (١٩٨٥–2005) مثّل نقلة نوعية في مسار العلاقات الثنائية، إذ انتقلت من الإطار التقليدي القائم على التبادل التجاري والنفطي، إلى آفاق أرحب تضمنت نقل المعرفة وتوطين التقنية وبناء القدرات البشرية.

وقد أسهمت هذه التجربة في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تطوير رأس المال البشري السعودي، ودعم برامج السعودة، وتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .وأظهرت الدراسة أن هذا التعاون اتخذ طابعاً مؤسسياً تجسّد في إنشاء كيانات تعليمية متخصصة، أبرزها المعهد العالي السعودي–الياباني للسيارات، الذي مثّل نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدين. كما برز دور وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) في تقديم الدعم الفني والتقني، وإيفاد الخبراء، وتدريب الكوادر السعودية، مما أسهم في نقل المعايير اليابانية إلى النظام التعليمي التقني في المملكة.

وبالرغم من محدودية التبادل الطلابي الأكاديمي بين البلدين – التي عُزيت إلى عوامل ثقافية ولغوية وجغرافية – فإن قرار إدراج اليابان ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي عام ٢٠٠٥ مثّل نقطة تحول في مسار التعاون التربوي، وفتح آفاقاً واعدة للتبادل المعرفي والأكاديمي .كما كشفت الدراسة عن تنوع مجالات التعاون لتشمل قطاعات غير تقليدية كالدراسات الأثرية، حيث أسهمت البعثات اليابانية في توثيق التراث الثقافي السعودي، إلى جانب

المشاركة السعودية المتميزة في معرض إكسبو آيتشي ٢٠٠٥، التي عكست عمق الروابط الثقافية بين البلدين.

وختاماً يمكن القول إن تجربة التعاون المهني والتربوي بين السعودية واليابان خلال الفترة المدروسة (1985–2005) قدمت نموذجاً للشراكة الاستراتيجية القائمة على تبادل المنفعة وتكامل المصالح، وأرست قواعد متينة لمرحلة جديدة من العلاقات الثنائية، تتجاوز النمط التقليدي إلى آفاق أكثر عمقاً وشمولية، ترتكز على المعرفة والتقنية والتنمية البشرية المستدامة . وتوصي الدراسة بضرورة توسيع نطاق التعاون المهني والتربوي بين البلدين، مع التركيز على القطاعات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتعزيز برامج التبادل الأكاديمي، وتطوير آليات نقل المعرفة والخبرات .كما تقترح إجراء دراسات مستقبلية حول أثر هذا التعاون على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتحليل إمكانية تطبيق النموذج السعودي-الياباني في التعاون المهني والتربوي مع دول أخرى.

هوامش البحث:

(١) بترومين: هي شركة سعودية تأسست عام ١٩٦٨، بموجب مرسوم ملكي، يقع مقرها في مدينه جده، وكانت في الأصل جزءًا من المؤسسة العامة للبترول والمعادن، إذ لعبت دورًا رئيسيًا في صناعة زيوت التشحيم وتكرير النفط، وفي عام ١٩٩٧ انتقلت ملكيتها إلى شركه أرامكو السعودية، ثم خضعت لخصخصة وتغيير في هيكلها عام ٢٠٠٧ إذ باتت شركه بترومين من الشركات الرائدة في إنتاج زيوت المحركات وخدمات الصيانة السريعة، وبيع الوقود بالتجزئة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. للمزيد من المعلومات ينظر موقع الشركة الرسمي: www.petromin.com/ar

(٢) تأسست شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) عام ١٩٦٨ كأول شركة سعودية متخصصة في صناعة الأسمدة والبتروكيماويات، وركزت على إنتاج اليوريا والأمونيا لدعم القطاع الزراعي، وفي عام ١٩٧٦، تأسست شركه (سابك) بمرسوم ملكي لتصبح من كبرى الشركات العالمية في الصناعات البتروكيماوية ودخلت شركه (سافكو) في ضمنها، وتتخذ سابك من الرياض مقرًا لها، وتمتلك أرامكو السعودية ٧٠% من أسهمها، بينما يتم تداول ٣٠% في سوق الأسهم، ويعمل بها ٣١ ألف موظف عالميًا: للمزيد من المعلومات ينظر موقه الشركة الإلكتروني: www.sabic.com

(٣) زهير محمد علي الإدريسي، العلاقات الاقتصادية السعودية اليابانية: دراسة تحليليه، مجله البحوث الدبلوماسية الصادرة عن وزاره الخارجية السعودية معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد (٤)، ١٩٨٧م، ص ٢٣.

(٤) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: هي مؤسسة حكومية يابانية تأسست عام ١٩٧٤، وتختص بتنفيذ المساعدات التنموية الرسمية (ODA) لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، تهدف الوكالة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال مشاريع تقنية وتنموية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والتقني في مجالات متعددة مثل البنية التحتية والتعليم والصحة. تلعب JICA دورًا محوريًا في بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات المحلية والمنظمات الدولية. كما تساهم الوكالة في تعزيز العلاقات الثنائية بين اليابان والدول المستفيدة من خلال تبادل الخبرات والمعرفة. للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الالكتروني الرسمي للشركة: https://www.jica.go.jp/english

(5) Japan Internasional Cooperation Agency, Saudi Arabia Okoku Riyado Denshi Gijutsu Gakuin: Syuryo-ji Hyöka Hökoku-sho (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, 1996).

(٦) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٦٠٥)، الصادر بتاريخ ٢٣ ايلول ٢٠٠٥.

(٧) تاكوناغا ريسا، التواصل بين اليابان والمملكة العربية السعودية في مجال الاثار والتراث الثقافي، مجلة الاستعراب الاسيوي الصادرة عن مركز البحوث والتواصل المعرفي، العدد (١)، مجلد (٢)، حزيران، ٢٠٢٠م، ص ٨٧_٨٩.

(8) Koji Muto, Oil for Technology: Saudi Arabia - Japan Multi-Layered Reciprocal Relations 1955-2018, PhD thesis, Department of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, UK, May 2019, p 128_131.

(٩) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٢٤٥٠)، الصادر بتاريخ ٢١ تموز ٢٠٠٢

(١٠) صحيفة عكاظ، الرياض، العدد (١٣٣٥٤)، الصادر بتاريخ ٣٠ اذار ٢٠٠٣.

(١١) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٢٦٠١)، الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٢.

(١٢) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٥٨٥)، الصادر بتاريخ ٣ ايلول ٢٠٠٥.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٥٨٦)، الصادر بتاريخ ٣ ايلول ٢٠٠٥.

(١٦) ماكيو يامادا، صقل مهارة الشباب: تجربة اليابان في التدريب المشترك للشركات الصغيرة والمتوسطة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، تشرين الأول، ٢٠١٨، ص ٤.

(١٧) صحيفة الجزيرة، الرياض، العدد (١١٠٧٤)، الصادر في تاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣.

(١٨) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٨٠٠)، الصادر في تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٦.

(19) Japan International Cooperation Agency, Saudi Arabia Okuku Risada Dendi Korve Kökä Seccia ni Kakawaru Segü Hakoku (Tokyo Japan International Cooperation Agency, 1977).

(٢٠) زهير محمد علي الإدريسي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢١) نصره عبد الله البستكي، اليابان والخليج استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط ١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٤_٢٢٥.

(٢٢) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

(٢٣) سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م، ص ٧٦_٧٨.

(٢٤) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

(٢٥) صحيفة الأيام، المنامة، العدد (٥٤٦٧)، الصادر في ٢٣ شباط ٢٠٠٤.

(٢٦) صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

(٢٧) مجلة الدبلوماسي الدولية، لندن، العدد (٤٤)، الصادر في تاريخ ايار ٢٠٠٩.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق

1.Japan International Cooperation Agency, Saudi Arabia Okoku Riyado Denshi Gijutsu Gakuin: Syuryo-ji Hyōka Hōkokusho (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, 1996).

2.Japan International Cooperation Agency, Saudi Arabia Okuku Risada Dendi Korve Kōkā Seccia ni Kakawaru Segū Hakoku (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, 1977).

ثانياً: الكتب العربية والمعرّبة

١.سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان .ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م.

٢.نصره عبد الله البستكي، اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي .ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1.Koji Muto, Oil for Technology: Saudi Arabia - Japan Multi-Layered Reciprocal Relations 1955-2018, PhD thesis, Department of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, UK, May 2019.

رابعاً: الأبحاث والدراسات

١.تاكوناغا ريسا، التواصل بين اليابان والمملكة العربية السعودية في مجال الاثار والتراث الثقافي، مجلة الاستعراب الاسيوي الصادرة عن مركز البحوث والتواصل المعرفي، العدد (١)، مجلد (٢)، حزيران، ٢٠٢٠م،

٢.زهير محمد علي الإدريسي، العلاقات الاقتصادية السعودية اليابانية: دراسة تحليليه، مجله البحوث الدبلوماسية الصادرة عن وزاره الخارجية السعودية معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد (٤)، ١٩٨٧م،

٣.سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م

٤.ماكيو يامادا، صقل مهارة الشباب: تجربة اليابان في التدريب المشترك للشركات الصغيرة والمتوسطة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، تشرين الأول، ٢٠١٨

خامساً: المجلات العربية

١.مجلة الدبلوماسي الدولية، لندن، العدد (٤٤)، الصادر في تاريخ ايار ٢٠٠٩

سادساً: الصحف العربية

١.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٦٠٥)، الصادر بتاريخ ٢٣ ايلول ٢٠٠٥

٢.صحيفة عكاظ، الرياض، العدد (١٣٣٥٤)، الصادر بتاريخ ٣٠ اذار ٢٠٠٣.

٣.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٢٦٠١)، الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٢.

٤.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٥٨٥)، الصادر بتاريخ ٣ ايلول ٢٠٠٥.

٥.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٥٨٦)، الصادر بتاريخ ٣ ايلول ٢٠٠٥.

٦.صحيفة الجزيرة، الرياض، العدد (١١٠٧٤)، الصادر في تاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣.

٧.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٢٤٥٠)، الصادر بتاريخ ٢١ تموز ٢٠٠٢

٨.صحيفة الأيام، المنامة، العدد (٥٤٦٧)، الصادر في ٢٣ شباط ٢٠٠٤.

٩.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

١٠.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

١١.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٧٩٩)، الصادر في ٥ نيسان ٢٠٠٦.

١٢.صحيفة الرياض، الرياض، العدد (١٣٨٠٠)، الصادر في تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٦.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق

3.Japan International Cooperation Agency, Saudi Arabia Okoku Riyado Denshi Gijutsu Gakuin: Syuryo-ji Hyōka Hōkokusho (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, 1996).

4.Japan International Cooperation Agency, Saudi Arabia Okuku Risada Dendi Korve Kōkā Seccia ni Kakawaru Segū Hakoku (Tokyo: Japan International Cooperation Agency, 1977).

Second: Arabic and Translated Books

1. Sonoko Sunayama, Relations between the Gulf Cooperation Council States and Japan. 1st ed., Gulf Research Center, Dubai, 2004.

2. Nasra Abdullah Al-Bastaki, Japan and the Gulf: The Strategy of Relations and the Renaissance Project. 1st ed., Dar Al-Faris for Publishing and Distribution, Amman, 2004.

Third: Foreign Books

2.Koji Muto, Oil for Technology: Saudi Arabia - Japan Multi-Layered Reciprocal Relations 1955-2018, PhD thesis, Department of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, UK, May 2019.

Fourth: Research and Studies

1. Takunaga Risa, Communication between Japan and the Kingdom of Saudi Arabia in the Field of Archaeology and Cultural Heritage, Journal of Asian Oriental Studies, published by the Center for Research and Knowledge Communication, Issue (1), Volume (2), June 2020

2. Zuhair Muhammad Ali Al-Idrisi, Saudi-Japanese Economic Relations: An Analytical Study, Journal of Diplomatic Research, published by the Saudi Ministry of Foreign Affairs, Institute of Diplomatic Studies, Riyadh, Issue (4), 1987

3. Sonoko Sunayama, Relations between the Gulf Cooperation Council Countries and Japan, 1st Edition, Gulf Research Center, Dubai, 2004
4. Makio Yamada, Developing Youth Skills: Japan's Experience in Joint Training for Small and Medium Enterprises, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, October 2018

Fifth: Arab Journals

1. The International Diplomat Journal, London, Issue (44), published in May 2009

Sixth: Arab Newspapers

1. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13605) 1. Published on September 23, 2005
2. Okaz Newspaper, Riyadh, Issue (13354), published on March 30, 2003.
3. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (12601), published on December 24, 2002.
4. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13585), published on September 3, 2005.
5. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13586), published on September 3, 2005.
6. Al-Jazirah Newspaper, Riyadh, Issue (11074), published on January 23, 2003.
7. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (12450), published on July 21, 2002.
8. Al-Ayyam Newspaper, Manama, Issue (5467), published on February 23, 2004.
9. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13799), published on April 5, 2005. 2006.
10. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13799), published on April 5, 2006.
11. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13799), published on April 5, 2006.
12. Al-Riyadh Newspaper, Riyadh, Issue (13800), published on April 6, 2006.